

بعد أن هددت لندن بفرض ضرائب باهظة على منتجاتها

مفاوضات بريطانيا والاتحاد الأوروبي .. تدخل نفقاً مظلماً



بريطانيا تهدد بفرض ضرائب باهظة على المنتجات الأوروبية

النظام الجمركي والضريبي الأوروبي، وتعمل الصحيفة أن الحكومة أيضاً تعمل حالياً أيضاً على تجهيز مسودات لقانونين جديدين أحدهما يتعلق بالجمارك، والآخر بالتجارة، وهي قوانين من الممكن أن تتضمن رفعا للضرائب على المنتجات الأوروبية في حال لم يتم التوصل إلى اتفاق. ويظهر من الوثيقة المسربة أن بريطانيا ستبدأ في العام 2019 التعامل مع دول الاتحاد الأوروبي كغيرها من دول العالم من حيث الرسوم والضرائب، وذلك في حال لم يتم التوصل إلى اتفاق مرضي بين لندن وبروكسل. وأشار إلى أن بريطانيا تسعى حالياً إلى إبرام اتفاق خاص للتجارة مع الاتحاد الأوروبي، وتترى فيه وسيلة ناجحة من أجل تسريع مفاوضات الخروج من الاتحاد الأوروبي (Brexit)، وهو اتفاق من شأنه أيضاً أن يخفف بدرجة كبيرة من وطأة وتكاليف واعباء الخروج من الاتحاد الأوروبي، ويخفف من تأثير الـ«بريكزيت» على الاقتصاد البريطاني.

وتتضمن رفعا للرسوم الجمركية وضرائب المبيعات على السلع المستوردة من الاتحاد الأوروبي، وذلك في حال جاء شهر آذار/مارس 2019 دون أن يتم التوصل إلى اتفاق مرضي مع الاتحاد الأوروبي من أجل الخروج. وكانت رئيسة الوزراء البريطانية قد سلمت السلطات المختصة في الاتحاد الأوروبي رسالة رسمية في أواخر مارس الماضي تقضي بتفعيل المادة 50 من اتفاقية تأسيس الاتحاد الأوروبي، وهو ما يعني البدء رسمياً بالخروج من الاتحاد، كما أنه بذلك الإجراء يتوجب أن تغادر بريطانيا الاتحاد الأوروبي خلال عامين على الأكثر، أي يتوجب التوصل إلى اتفاق خروج قبل نهاية مارس من العام 2019.

دخلت المفاوضات بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي من أجل تنفيذ الـ«بريكزيت» في أزمة بعد أن هددت لندن بفرض ضرائب باهظة على المنتجات الأوروبية في حال لم يتم التوصل إلى اتفاق مرضي للبريطانيين من أجل الخروج السهل والأمن من الاتحاد. وتعتبر بريطانيا سوقاً مهماً للمنتجات الأوروبية، كما أنها تشكل الاقتصاد الأكبر والأهم في القارة الأوروبية إلى جانب ألمانيا، حيث تشير البيانات التي جمعتها «العربية نت» من مصادر متعددة إلى أن 53% من الواردات التي تدخل إلى السوق البريطاني تأتي من دول الاتحاد الأوروبي المختلفة، وفي المقابل فإن 44% من الصادرات البريطانية تذهب إلى أسواق الدول الأوروبية المختلفة، وذلك بحسب أرقام وإحصاءات رسمية تتعلق بالعام 2016. وكشفت جريدة «ديلي تلغراف» البريطانية أن أعضاء في البرلمان البريطاني يتوعدون بتمرير قانون

بدعم من انخفاض مخزونات الخام الأمريكية

أسعار النفط.. ارتفاع خجول والعين على تخمة المعروض



تخمة المعروض تسبب التخطئ من الصعود

ارتفعت أسعار النفط أمس بدعم من انخفاض مخزونات الخام الأمريكية على الرغم من أن فائض الإمدادات بوجه عام ما زال يكبح الأسواق. وتنتج أنظار السوق صوب البيانات الرسمية التي تصدرها إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في وقت لاحق يوم الأربعاء بحثاً عن مزيد من البيانات الأحدث بشأن المخزونات. وارتفعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت إلى 51.06 دولاراً للبرميل بحلول الساعة 0651 بتوقيت جرينتش بزيادة 23 سنتاً أو ما يعادل 0.3 في المئة. وفي المئة عن سعر الإغلاق السابق. وبلغت أسعار النفط أمس إن مخزونات النفط الأمريكية انخفضت 9.2 ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في 11 أغسطس إلى 469.2 مليون برميل وذلك مقارنة بتوقعات المحللين بانخفاض قدره 3.1 ملايين برميل. ولكن مخزونات البترول زادت 301 ألف برميل مقارنة مع

الأمريكي الذي زاد بنحو 12 في المئة منذ منتصف 2016 إلى 9.42 ملايين برميل يومياً بيد أن معظم هذا الانخفاض.

الإنتاج 1.8 مليون برميل يومياً في الفترة بين يناير كانون الثاني من العام الحالي ومارس آذار 2018، لكن ارتفاع إنتاج النفط

الأسعار من الارتفاع أكثر. وتعددت منغمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك»، ومنسجون مستقلون مثل روسيا بخفض

توقعات المحللين بانخفاض قدره 1.1 مليون برميل. وعلى نطاق أوسع، يقول المحللون إن وفرة الإمدادات تمنع

الإسترليني ينتعش بفضل بيانات أفضل من التوقعات للأجور

بالمئة خلال الجلسة إلى 90.88 بنس ليتعافي من المستوى المنخفض البالغ 91.44 بنس وهو أدنى مستوى له منذ الانهيار الوجودي الذي شهده في أكتوبر تشرين الأول الماضي.

الاسترليني للارتفاع بنحو نصف سنت ليجري تداوله عند 1.2893 دولار. ويظل الاسترليني بذلك مرتفعاً 0.2 بالمئة فقط خلال الجلسة.

ومقابل اليورو، زاد الاسترليني 0.3 ومعدل التضخم الأساسي. ودعا محللون لزيادة الأجور بما يصل إلى 1.8 في المئة. ودفعت القفزة البالغة 2.1 في المئة في الأجور بجانب انخفاض مفاجئ في أعداد العاملين عن العمل في يوليو تنوز الجنيه

تعافي الجنيه الاسترليني من أدنى مستوياته مقابل اليورو في عشرة أشهر أسس بعد بيانات أظهرت ارتفاع الأجور بأسرع من المتوقع في ثلاثة أشهر حتى يونيو مما يقضي على القفزة بين الأجور



انخفاض معدل البطالة في بريطانيا

معدل البطالة ببريطانيا عند أدنى مستوى

أظهرت بيانات رسمية، أمس، بأن معدل البطالة انخفض لأقل مستوى منذ عام 1975 مسجلاً هبوطاً مفاجئاً رغم النمو الاقتصادي البطيء في الربع الثاني. ونزل معدل البطالة في 3 أشهر حتى 30 يونيو إلى 4.4 في المئة، بينما كان متوسط التوقعات بلباته عند 4.5 في المئة في استطلاع لآراء الاقتصاديين أجريته «رويترز». وفي حين، انخفض معدل التضخم قليلاً منذ مايو حين سجل أعلى مستوى في نحو 4 أشهر عند 2.9 في المئة لا تزال الأسعار ترتفع بوتيرة أسرع من الأجور. وقال مكتب الإحصاءات الوطنية إن إجمالي دخل العاملين، مضافاً إليه المكافآت ارتفع 2.1 في المئة على أساس سنوي في الربع حتى يونيو مقارنة مع 1.9 في المئة في الفترة المنتهية في مايو. ولكن ذلك يرجع لتوزيع مكافآت في القطاع المالي.

بعد أن تجاوزت في وقت سابق من السنة ذروة ما قبل الأزمة المالية

13 تريليون دولار ديون الأمريكيين



ديون الأمريكيين سجلت مستوى قياسياً مرتفعاً جديداً

سجلت ديون الأمريكيين مستوى قياسياً مرتفعاً جديداً في الربع الثاني من العام بعد أن تجاوزت في وقت سابق من السنة ذروة ما قبل الأزمة المالية وذلك بفعل زيادات متواضعة في الرهون العقارية وقروض السيارات وديون بطاقات الائتمان بينما قفزت حالات الفشل عن السداد.

وأفاد تقرير نشره بنك نيويورك الاحتياطي الاتحادي أن إجمالي ديون الأسر الأمريكية بلغ 12.84 تريليون دولار في الأشهر الثلاثة حتى يونيو حزيران بزيادة 552

لإنقاذ اتفاقية سبق أن وصفها ترامب بأنها الأسوأ على الإطلاق

انطلاق محادثات تجارية أمريكية مكسيكية كندية



محادثات تجارية أمريكية مكسيكية كندية

إضافياً، وقال الممثل التجاري الأمريكي روبرت لاثايرز، خلال إعلان المحادثات، إن المفاوضات الأمريكية-مكسيكية-كندية إلى خفض العجز التجاري للسلع والخدمات، والقضاء على العقبات التي تواجه الاستثمار الأمريكي، ومنع التلاعب في العملات، ووضع قواعد أقوى بشأن المستوى ذي المنشأ الأمريكي الشمالي في المنتجات المصنعة.

وأضاف لاثايرز أن الولايات المتحدة ستسعي أيضاً إلى إدخال

التقى مفاوضون من كل من الولايات المتحدة والمكسيك وكندا أمس في واشنطن، لإجراء أول جولة من محادثات تهدف إلى إعادة صياغة الترتيبات التجارية التي أقرتها الدول الثلاث قبل نحو ربع قرن. وتعد المحادثات، التي من المقرر أن تستمر حتى الأحد، أول اختبار للجهود التي تبذلها الأطراف لإنقاذ اتفاقية سبق أن وصفها ترامب بأنها الأسوأ على الإطلاق.

ومنذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في 1994، أدت إلى التراجع اقتصادات الجيران الثلاثة، وضاعف ثلاث مرات حجم التجارة بين أطرافها، وفتحت أسواقاً، وأدت إلى تغيير توجهات الإنتاج في القارة.

ومن الجدير بالذكر أن مصير الاتفاقية سيظل غامضاً في ظل استمرار أصوات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على إمكانية انسحاب الولايات المتحدة إذا لم تتوصل إلى «اتفاقية عادلة»، كما إن الانتخابات الرئاسية المكسيكية المقررة العام القادم تمثل تحدياً